

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم التجارية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : العلوم التجارية

التخصص : دراسات محاسبية وجبائية معمقة

من إعداد الطالب : لموشي أنور

بعنوان:

دراسة ميدانية لآراء محافظي الحسابات بورقلة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 12 / 06 / 2014

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د/قريشي محمد الاخضر.....(أستاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح ورقلة)رئيسا

د/ صديقي فؤاد..... (أستاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

د/حجاج..... (أستاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2013/2014.

# إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى :

إلى من جعل الله شكرهما من شكره ورضاهما من رضاه

إلى من باع راحة شبابه ليشق لي الطريق و أشعل سنين عمره ليضيء لي الطريق، إليك

أبي الغالي حفظك الله و ربك

إلى من وضعت تحت قدميها الجنة فكانت نبع العنان و منبع الأمان و سر السعادة، إليك

أمي الحبيبة حفظك الله

إلى من ترعرعت معهم و نما تحنني بينهم ، إخوتي وأخواتي.

وبالأخص فاروق وعامر

إلى كل زملائي وزميلاتي في مسيرتي الدراسية

وبالأخص وليد، محمد، نسيم، حسين، محمود، هيثم، هشام، جابر، بلوط، خلال.....الخ.

إلى كل من يثابر في سبيل العلم

إلى كل من يتصفح مذكرتي

# كلمة شكر

قال الله تعالى ( لنن شكرتم لأزيدنكم )

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( من لا يشكر الناس لا يشكر الله )

بعد الثناء والحمد لله الذي وفقنا لإعداد هذا العمل، لا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر  
ومعظيم الامتنان وخالص تقديرنا

إلى الأستاذ المشرف " أ/ صديقي فؤاد " على ما بذله من نصح وإرشاد وتوجيه ومتابعة  
وإشراف

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل موظفي

" محافظتي حسابات ولاية ورقلة ومحاسبيها "

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور " شاوش حجة الله "

وإلى كل من علمنا حرفنا فصرنا على ما نحن عليه وكل معلمينا في مسيرتنا الدراسية

إلى كل من وقف معنا ولو بالدعاء

## الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على جوانب المسؤولية المهنية للمراجع الخارجي نحو اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية، وذلك من خلال تقييم مدى التزام المراجعين الخارجيين لمسؤوليتهم المهنية، ومدى توافر الكفاءة العلمية والعملية والخبرة المهنية لديهم، ومدى التزامهم بالتخطيط لمهمة المراجعة وقدرتهم في اكتشاف مخاطر غش الإدارة.

كما هدفت الدراسة إلى معرفة دور المراجع الخارجي في تعزيز موثوقية القوائم المالية، ولتعزيز هذا التصور تم توزيع استبيان على محافظي الحسابات والمحاسبين على مستوى ولاية ورقلة لمعرفة وجهة نظرهم حول إشكالية الدراسة، فتوصلنا إلى أن المراجع الخارجي له دور كبير في تعزيز الثقة بالقوائم المالية من خلال الكفاءة والاستقلالية التي يتمتع بها.

**الكلمات المفتاحية:** المراجع الخارجي، الكفاءة، الاستقلالية، مهمة المراجعة.

## Résumé:

Cette étude visait à identifier les aspects de la responsabilité professionnelle de l'auditeur externe de la découverte de la fraude et des erreurs dans les états financiers , et , en évaluant la mesure dans laquelle les vérificateurs externes responsable professionnel , et de la disponibilité des compétences scientifiques et de l'expérience pratique et professionnelle qu'ils ont, et la mesure de leur engagement à la planification de la fonction d'audit et la capacité de détecter le risque de gestion de la fraude.

L'étude visait également à connaître le rôle de l'auditeur externe dans l'amélioration de la fiabilité des états financiers , et de promouvoir cette perception questionnaire a été distribué aux gouverneurs, comptables au niveau de l'état de Ouargla pour voir leur point de vue sur le problème de l'étude , Vetosalna que le vérificateur externe a un grand rôle dans la promotion de la confiance dans les états financiers par compétence et l'indépendance dont jouissent.

**Mots-clés:** L'auditeur , l'efficacité , l'indépendance , la fonction d'audit externe



# قائمة المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
I	الإهداء.....
II	الشكر.....
III	الملخص.....
IV	قائمة المحتويات.....
V	قائمة الجداول.....
V	قائمة الأشكال البيانية.....
VI	قائمة الملاحق.....
أ	المقدمة.....

## الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية.

2	المبحث الأول : الجانب النظري لدراسة.....
10	المبحث الثاني : الدراسات السابقة وخصوصية الدراسة.....

## الفصل الثاني : الدراسة الميدانية.

15	المبحث الأول : إجراءات الدراسة والوسائل المستخدمة.....
18	المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها تحليلها.....
26	الخاتمة.....
28	قائمة المصادر والمراجع.....
30	الملاحق.....
31	الفهرس.....

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
15	..... الاحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	1.2
16	..... توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	2.2
17	..... توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	3.2
17	..... توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	4.2
17	..... مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان و أوزانها	5.2
18	..... معايير تحديد الاتجاه	6.2
18	قياس مامدى توفر المراجع الخارجي الكفاءة المهنية والاستقلالية مما يعزز قدرته على كشف الغش ومنع .....	7.2
19	قياس مامدى قيام المراجع الخارجي بدوره في اكتشاف الغش ومنعه .....	8.2
20	قياس مامدى مساهمة المراجع الخارجي في أداء واجباته المهنية التي تمكنه من اكتشاف الغش والأخطار للحصول على إبداء رأي سليم حول القوائم المالية.....	9.2

## قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
16	..... استجابة العينة لاستمارة الدراسة	1.2
16	..... تكرار النسبي للمؤهل العلمي	2.2
17	..... التكرار النسبي للخبرة المهنية	3.2
17	..... التكرار النسبي للوظيفة	4.2

## قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
27	..... قائمة الاستقصاء.....	1
30	..... نتائج الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة .....	2
31	..... نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية .....	3
35	..... نتائج اختبار فرضيات الدراسة الميدانية .....	4

# المقدمة العامة

## أ- توطئة :

تكمن أهمية التدقيق في إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية ومدى توافقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، فقد وضعت معايير التدقيق لإرشاد المدققين وتمكينهم من إبداء رأي عادل غير متحيز ومن اكتشاف مواطن الغش و الخطأ في القوائم المالية المقدمة من قبل المنشأة ، وقد تناول معيار مسؤولية المدقق فيما يتعلق بالغش والخطأ في تدقيق البيانات المالية رقم (240) التفرقة بين مصطلح الغش والخطأ حيث أن الغش يمثل أخطاء متعددة مقصودة في البيانات المالية بواسطة واحد أو أكثر من العاملين في الشركة أو غيرهم. بينما الخطأ يمثل الإجراءات الغير المعتمدة و الناتجة عن السهو أو الجهل بالأمر المحاسبية و الرقابة. قد بدأ الاهتمام بمعيار مسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ منذ القرن العشرين حيث كانت الوظيفة الأساسية لمهنة التدقيق هو اكتشاف الغش و الخطأ نظرا لصغر حجم المشروعات و العمليات المالية و مع تطور الأعمال و إتساع نطاقها أصبح صدق التدقيق هو إبداء الرأي الفني المحايد في مدى عدالة القوائم المالية ، ومنذ السبعينات حتى عصرنا الحالي أصبح هناك نوع من التوازن بين أهم هدفين للتدقيق وهما اكتشاف الغش و الأخطاء الجوهرية وبين الثقة و المصادقية في القوائم المالية المعدة من قبل الإدارة . إن وجود غش أو تلاعب في الحسابات سوف يؤثر تأثيرا كبيرا على صحة نتائج الأعمال ومدى عدالة قائمة المركز المالي، ولعل الخطأ لا يقع من تلقاء نفسه دون سبب أو دافع بل يقع الخطأ من المحاسب نتيجة السهو أو الجهل وعدم المعرفة بالأصول و مبادئ المحاسبة أو التلاعب بأموال المشروع وقد تكون الأخطاء مقصودة وذلك بالتلاعب في نتيجة الأخطاء أو إظهار الربح الأكبر أو أقل من القيمة الحقيقية.

## مشكلة الدراسة:

لقد اختلفت الآراء حول طبيعة ودور مدقق الحسابات في تلبية حاجات مستخدمي القوائم المالية حيث يمكن القول بأن هناك اتجاهات قويا و متزايدا ينتقد أداء و نتائج عمل مدقق الحسابات بسبب عدم وضوحها في أذهان الجهات المستفيدة عن هذا الدور ، و تنتج مشكلة الدراسة من أنها تبحث عن مسؤولية المراجع الخارجي عن اكتشاف الغش و الخطأ الذي يمكن أن يقع في القوائم المالية . و للوفاء بهذه المسؤولية فإنه على المدقق أن يبحث بجدية عن كل من الأخطاء و المخالفات التي تؤثر بشكل جوهري على صدق و عدالة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية.

و في ضوء معيار التدقيق الدولي 240 المتعلق بمسؤولية المدقق عن كشف الغش و الخطأ . مجموعة من المؤشرات و الإجراءات التي يجب على مدقق الحسابات أن يأخذها بعين الاعتبار لاكتشاف الغش و الخطأ و الحد منه.

وبناء عليه فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة المراجع الخارجي في اكتشاف الغش ومنعه؟.

و تنفرع منه الأسئلة التالية:

1/ ما مدى توفر الكفاءة المهنية و الإستقلالية لدى المراجع الخارجي مما يعزز قدرته على كشف الغش و منعه؟.

2/ ما مدى قيام المراجع الخارجي بدوره في إكتشاف الغش و منعه؟.

3/ ما مدى مساهمة المراجع الخارجي في أداء واجباته المهنية التي تمكنه من إكتشاف الغش و الأخطار للحصول على إبداء رأي سليم حول القوائم المالية ؟.

### الفرضيات :

1/ الكفاءة المهنية و الإستقلالية لدى المراجع الخارجي يعزز قدرته على كشف الغش و منعه.

2/ المراجع الخارجي يقوم باكتشاف الغش .

3/ اداء المراجع الخارجي لواجباته المهنية تمكنه من اكتشاف الغش والاحطار وذلك للحصول على إبداء رأي سليم حول القوائم المالية .

### مبررات اختيار الموضوع:

تتمثل مبررات اختيار الموضوع في مبررات موضوعية وأخرى ذاتية:

- معرفة مدى إدراك المراجعين بأهم المسؤوليات التي تواجهه عند القيام بمهامهم؟

- أهمية تقرير المراجع الخارجي بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية.

- تعلق الموضوع المدروس بتخصص دراسات محاسبية والجبائية المعمقة.

- رغبة وميول الطالب للاطلاع والبحث في مجال المراجعة ، و العمل الميداني لمراجعي الخارجي.

### \* أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة بسبب الطلب المتزايد في عالم اليوم بشكل واسع على مهنة المراجعة من سائر الأطراف .  
كالمالكين و المحللين الماليين ، و الإدارة و الجهات الحكومية و الصحافة و الجمهور العام و غيرها من الأطراف .  
و ذلك من أجل الحصول على القوائم المالية الموثوقة و تعبر بعدالة عن الموقف المالي بحيث يمكن الإعتماد عليها في صنع القرارات الإقتصادية . لذلك فإن موضوع هذه الدراسة يعتبر على قدر كبير من الأهمية ليس للمراجعين فحسب بل لجميع الأطراف ذات العلاقة من المستثمرين و المقرضين و الموردين و العملاء و الإدارة و غيرها

و بالتالي تظهر أهمية الدراسة من خلال تعزيز ثقافة التدقيق و إبراز جوانب المسؤولية المهنية الملقات على عاتق مراجعي الحسابات و تبصيرهم بما يترتب عليهم من مسؤوليات أدبية و قانونية في حالة عدم إكتشافهم لأخطاء و لتحقيق ذلك فإنه يتوقع من هذه الدراسات أن تساهم بتعزيز ثقافة التدقيق مما ينعكس إيجابيا على أداء مكاتب المراجع ، و بالتالي إرتقاء بأداء مهنة المراجعة إلى المستوى المطلوب.

### \* أهداف الدراسة:

إظهار أن إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية ، و المحافظة عليه ، و مراعاة تطبيقه ، و إنها هي المسؤولة عن وجود الأخطاء أو الغش و التحايل أو التصرفات غير القانونية بالقوائم المالية.

- تبيان أن المراجع الخارجي ليست له صلة بمنع الغش أو الخطأ أو التصرفات غير القانونية الموجودة بالقوائم المالية ، و لكن يجب عليه عند التخطيط لمهنة المراجعة أن يأخذ في إعتباره من وجود تحريف مادي في القوائم المالية ناتج عن الخطأ و التصرفات غير القانونية.

### \* منهج الدراسة و أدواتها:

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع و للإجابة عن الإشكالية المطروحة و إختبار الفرضيات نعتمد المنهج الوصفي التحليلي المناسب لذلك ، من خلال طرح الموضوع من الجانب العلمي.

- اعتمدت الدراسة على أداة الإستبيان الموجه للمراجعين الخارجين . لنقص آرائهم فيما يتعلق بجوانب الدراسة و تم إختبار الفرضيات من خلال برنامج المعالجة الإحصائية SPSS.

### \* خطة و هيكل البحث:

بغرض دراسة هذا الموضوع قمنا إلى تقسيمه إلى فصلين نظري و تطبيقي بالإضافة إلى المقدمة و الخاتمة التي تتضمن العناصر المتفق عليها منهجيا.

في الفصل الأول : أدبيات النظرية و التطبيقية للدراسة تطرقنا في البحث إلى مسؤوليات المراجع الخارجي ، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى الدراسات السابقة في الموضوع و أهم ما يميز الدراسة عن معالجة مشكلة الدراسة بالنسبة للمواضيع السابقة .

أما الفصل الثاني: فتضمن الدراسة الميدانية خصص لدراسة الحالة من خلال تحليل الاستبيان الموجه لفائدة المراجعين الخارجين من أجل استقصاء آرائهم في الموضوع و تحليلها و تقييم مدى استعابهم للمشكل المطروح في الدراسة.



الفصل الأول:

الدراسة النظرية

نقهد:

إن أهمية مراجع الحسابات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنوعية الخدمات التي تقدمها للعملاء وكافة المستفيدين من خدمات المراجعة، لذا يجب على المراجع الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للتدقيق، و قواعد السلوك المهني، ومراعاة القوانين و التشريعات و الأنظمة عند القيام بفحص القوائم المالية و المقدمة إليه.

ونتيجة لذلك فإن المراجعين يواجهون في وقتنا الحاضر ضغوطات من المجتمع بفئاته كافة يريد منهم تأكيداً على عدم وجود تلاعب أو غش فإنه يتوقع أن يعمل المراجعون على اكتشافهم يقومون بالإبلاغ عنها. لذا تأتي الدراسة لتعرض وتحلل الإصدارات المهنية التي تناولت موضوع الخطأ و مسؤوليات المراجع نحوها فضلاً عن التعرف على العوامل المؤثرة في اكتشاف التضليل في التقارير المالية و مسؤولية المراجع عن اكتشافه. لعلها تسهم في وضع بعض المقترحات للاستدراك من قبل الممارسين.

المبحث الأول: الجانب النظري لدراسة

المطلب الأول: الأخطاء والغش

أولاً : مفهوم الخطأ وأنواعه .

● مفهوم الخطأ:

أشار معيار التدقيق الدولي (240) إلى أن الخطأ يعني تحريفات غير مقصودة في التقارير المالية، ممثل الخطأ في جمع البيانات أو معالجتها أو في التقدير المحاسبي غير الصحيح ناتج عن السهو أو التفسير المغلوط للحقائق، أو خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالاعتراف أو التصنيف أو العرض أو الإفصاح (الاتحاد الدولي للمحاسبين 2003).<sup>1</sup>

كما عرف على أنه "عجز السجلات المحاسبية عن الإفصاح عما حدث فعلاً بشكل غير عمدي".<sup>2</sup>

ومن هذه التعاريف نستنتج أن الخطأ يؤدي إلى تحريف غير متعمد في التقارير المالية وان احتمال حدوثه موجود في أي نظام محاسبي وفي أي مرحلة من مراحل عملية إعداد التقارير المالية.<sup>3</sup>

● أنواعه:

–أخطاء غير عمدية: وهي تلك الأخطاء التي لا ترتكب عن قصد أو عمد أو تدبير سابق بل هي نتيجة جهل من موظفي قسم الحسابات بالأصول والمبادئ المحاسبية لتتعارف عليها.<sup>4</sup>

–أخطاء الحذف أو السهو: وهي الأخطاء التي تنشأ عن قصد أو غير قصد، وهي تنتج مثلاً عن عدم القيام بترحيل القيود إلى دفتر الأستاذ كلياً أو جزئياً، أو حذف العملية كلياً وهذا الحذف أو السهو يمكن اكتشافه بسهولة لأنه يؤدي إلى عدم توازن ميزان المراجعة مما يسهل معه اكتشاف الخطأ.

–الأخطاء الارتباكية: وتنتج عن الخطأ في العمليات الحسابية أو في الترحيل والترصيد، وقد يكون كلياً أي في طرفي العملية، وقد يكون جزئياً في طرف واحد.<sup>5</sup>

<sup>1</sup>الاتحاد الدولي للمحاسبين "إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة" 2003 معيار التدقيق الدولي رقم (240).

<sup>2</sup>القاضي حسين، دحود حسين "أساسيات التدقيق في ظل المعايير الدولية والأمريكية" مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع (1999)، عمان ص 130  
– 3hylas.re.and ashton rh « Audit detection of financial statement errors » the accounting review.vol 57 no 4.1999.pp.751-765.

<sup>4</sup>عبد الله خالد أمين "علم تدقيق الحسابات" الناحية النظرية والعملية. دار وائل للنشر (2007)، عمان، الأردن ص 37.

<sup>5</sup>الحدر، زهير إبراهيم "علم تدقيق الحسابات" الطبعة الأولى ، دار البداية للنشر (2010)، ص 34.

-الأخطاء الفنية(أخطاء تطبيق الأصول والمبادئ المحاسبية):وتتمثل في قياس العمليات المالية وتسجيلها في الدفاتر المحاسبية بشكل لا يتفق مع الأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو عدم الأخذ بهذه الأصول والمبادئ مما يؤثر على قوائم نتيجة الأعمال المتعلقة بإرباح أو خسائر المشروع.

-الأخطاء الكتابية: تنشأ هذه الأخطاء نتيجة الترحيل لمبلغ بنفس الجانب ولكن لحساب آخر مثل ترحيل مشتريات أجله من مورد بالجانب الدائن ولكن بحساب مورد آخر.<sup>1</sup>

### ثانيا: مفهوم الغش وأنواعه

#### • مفهوم الغش:

أشار المعيار الدولي لتدقيق(240) إلى أن الغش يعني" فعلا مقصود من قبل شخص أو أكثر في الإدارة، وأولئك المكلفون بالرقابة والموظفون، أو أطراف خارجية، ويتعلق هذا الفعل باستخدام الخداع من اجل الحصول على مصلحة غير عادلة أو غير قانونية والذي ينتج عنه تحريف في التقارير المالية"<sup>2</sup>

وعرف الغش على انه " تعتمد إخفاء أو تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة، أو تضليل طرف آخر والحيلولة بينه وبين الحصول على حقوقه المشروعة، أو تحميله بما يزيد عم التزاماته الحقيقية، أو الحصول على أصول وممتلكات الوحدة الاقتصادية لاستخدامها في الأغراض الخاصة".<sup>3</sup>

ومن خلال ما ذكر يمكن تعريف الغش انه" مصطلح يشمل عدة عناصر من اجل ارتكابه وهي النية،الفصد أو التدبير المسبق. أي أن الغش يرتكب بسابق الإصرار وسوء النية والتعمد وليس عن طريق المصادفة، وذلك سعيا للتضليل والإخفاء عن أنظار المستخدمين للتقارير المالي".

#### • أنواع الغش: نذكر من بين أنواع الغش مايلي:<sup>4</sup>

-**التلاعب في الدفاتر والسجلات** : بقصد إخفاء عجز أو اختلاس أو بقصد استعمال احد الموجودات ويتمثل في الأشكال التالية:

- كإثبات مدفوعات وهمية في دفاتر المشروع وسجلاتها أو استعمالها لتغطية اختلاس بخزينة المشروع؛

- أو عدم إثبات نقدية مقبوضة من احد العملاء واختلاسها أو استخدامها لتغطية اختلاس سابق أو عجز بالخزيرة؛

1المطارنة،غسان فلاح تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية،الطبعة الأولى،دار الميسرة للنشر(2006):عمان ،ص150.

2معيار التدقيق الدولي رقم(240) كشف الغش ومنعه.

3الصبان،محمد سمير والفيومي،محمد"المراجعة بين النظرية والتطبيق"الدار الجامعية بيروت(1990)،ص135.

4عبد الله، خالد أمين "علم تدقيق الحسابات"الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للطباعة والنشر(2007) ،عمان الأردن،ص 41-43.

-التلاعب في الحسابات بالدفاتر والسجلات: بقصد التأثير على مدى دلالة القوائم المالية على نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي ويتمثل في الإشكال التالية::

\*كإظهار المركز المالي للمشروع على غير حقيقته وذلك بالتلاعب في قيم الموجودات والمطلوبات؛

ومن هنا يتوجب على المدقق بذل قصارى جهده لاكتشاف مثل هذه المتلاعبات في حالة ما إذا أثارت شكوكه بعض الملاحظات.

### ثالثاً: مواطن الأخطاء والغش ومجالات ارتكابها:<sup>1</sup>

إن دراية وإلمام مدقق الحسابات بأسباب وأنواع الأخطاء والغش غير كافية له ما لم يصاحب ذلك دراية وإلمام بمواطن ومجالات الأخطاء والغش لكي تساعده إلى حد كبير للقيام بعمله.

حيث تمر البيانات المحاسبية بثلاث مراحل أساسية وتعتبر هذه المراحل مواطن ارتكاب الخطأ والغش، وهي كمايلي:

**1) مرحلة إثبات العمليات أي مرحلة القيد الأولى:** يرتكب الخطأ أو الغش في هذه المرحلة أثناء تحليل العمليات المحاسبية إلى طرفيها(المدين والدائن)ويتم الخطأ أو الغش أما في التوجيه المحاسبي أي قيد عمليات رأسمالية على أنها إيرادية أو العكس أو حذف عمليات كان يجب قيدها و تخص الفترة المحاسبية.

**2) مرحلة الترحيل والتجميع:** ترتكب الأخطاء في هذه المرحلة في تجميع دفاتر اليومية ونقل الأرقام من صفحة لأخرى أو الترحيل إلى دفتر الأستاذ المساعد أو في استخراج الأرصدة من مراكز الحسابات أو عند إعداد قوائم الجرد.وتكون في هذه المرحلة الأخطاء إما مرتكبة أو بقصد الغش.

**3) مرحلة إعداد القوائم:**تنوع الأخطاء في هذه المرحلة، فقد يتم إظهار قيم بعض الأصول بأكبر من قيمتها الحقيقية أو إظهار بعض بنود إيرادات غير محققة أو إخفاء الرقم الحقيقي لبند الدائنين وإظهاره بأقل من قيمته وعدم التفرقة بين الإيرادات العادية وغير العادية في حسابات النتيجة.

### المطلب الثاني : مسؤولية المراجع الخارجي ( المسؤولية القانونية تجاه عملائه )

إن مراجع الحسابات يعتبر مسؤول من الناحية القانونية<sup>2</sup> تجاه المؤسسة التي يراجع حساباتها , ويحكم العلاقة بين المراجع وعميله العقد المبرم بينهما ، ويتحمل المراجع مسؤولية الإخلال بأحكام ذلك العقد أو غيره من المستندات على توضيح طبيعة

1-الوقاد، سامي محمد وديان،لؤي محمد"تدقيق الحسابات(1)1"، الطبعة الاولى،مكتبة المجتمع العربي(2010)،عمان،ص98-99.

<sup>2</sup> -American institute of certified public accountings(1998)the responsibility to detect and report errors. Fraud illegal act nop 53+p54.

العملية للعميل ويحدد الحدود التي يجب على المراجع العمل في إطارها , وفي حالة لم يبذل هذه العناية المهنية فإن لهم الحق في طلب التعويض عن الضرر الذي قد ينتج عن ذلك , وضيعين بذلك محافظ الحسابات أمام المسؤولية المدنية.<sup>1</sup>

### أولا : المسؤولية القانونية تجاه الطرف الثالث :

كما أن المراجع الخارجي يعتبر مسؤولاً عن الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية<sup>2</sup> , وفي معظم الحالات التي يتعرض فيها المراجعون للمحاكمة نتيجة لعدم اكتشافهم التلاعب أو الخطأ في عملية المراجعة كانت الأسباب الرئيسية هي فشل المراجع في بذل العناية المهنية الملائمة للقيام بالعملية الموكلة إليه .

ولكن لكي تنعقد المسؤولية القانونية<sup>3</sup> بنوعها العقدية والتقصيرية ضد المراجع يجب أن تتوفر ثلاثة أركان:

- 1 - حصول إهمال أو تقصير من جانب المراجع في أداء واجباته المهنية.
- 2 - وقوع ضرر أصاب الغير نتيجة إهمال أو تقصير المراجع .
- 3 -رابطة سببية بين الضرر الذي لحق الغير وبين هذا الإهمال أو التقصير المراجع.

### ثانيا : المسؤولية المهنية للمراجع :

يتوقف تقدير كافة الجهات التي تستخدم التقارير المنشورة للمراجع الخارجي على قدرته على تحمل المسؤولية , وكل ما كان المراجع قادرا على تحمل مسؤولية كل ما زاد احترام هذه الجهات له .

إن المراجع الخارجي يعرض على الجهات والمؤسسات وكذلك الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية , وكل ما له علاقة بالقوائم المالية المنشورة , خبرته , خدماته , وما يتمتع به من كفاءة وقدرة على تحمل المسؤولية , بالإضافة إلى حياده واستقلاله في ممارسة مهنته<sup>4</sup> و تعتبر القدرة على تحمل المسؤولية عنصرا هاما بالنسبة للمراجع الخارجي , نظرا لأن قيامه بمسؤولياته يساعد على خدمة جهات عديدة تعتمد على نتائج أعماله .

<sup>1</sup> -American institute of certified public accountings(1998)consideration of internet structure in financial statement circular no 55.1998

<sup>2</sup> -Gay.G.schelluch.pand ried.userb perception of the auditing responsibilitites for the prevention.detection and reporting of fraud other illegal acts and errors. Australian accounting review.(may1997)).eleventh edition.p747-748

<sup>3</sup> Gipple.1.d.and metacif.r.w(1974)planning an audit supervision on the assistants.the journal of accountancy.(march1974).pp38-p47

<sup>4</sup>- American instat of certified public accoumatants(aicpa) commission on auditors .reponsibilities.report conclusion and recommendation (cohere commission) new york.aicpa.1978.

كما أن أخلاقيات المهنة تساعد على زيادة ثقة الرأي العام فيها , وتشجع الغير على الاعتناء على ما يتحملة المراجع من مسؤولية , ولا شك أن المراجع الذي يلتزم بتلك القواعد ويطبقها ينجح عن أي مراجع آخر يتجاهل تلك القواعد .

### ثالثا : المسؤولية الجنائية للمراجع

قد سبق أن ذكرنا أن أوضحنا أن مسؤولية المراجع الخارجي تجاه عميله الذي يراجع حساباته , وتجاه الطرف الثالث من مستخدم القوائم المالية , هي مسؤولية قانونية والتي تعطي للطرف المتضرر من تصرفات المراجع الحق في الحصول على تعويض يتناسب على ما أصابه من ضرر, ...<sup>2</sup>

أما المسؤولية الجنائية فيتعدى الضرر فيها نطاق الطرف الذي اعتمد على المعلومات الحسابية التي تم مراجعتها بل يتعدى ذلك إلى المجتمع ككل , ويتعين في هذه الحالة ضرورة تحديد مجالات المسائلة الجنائية للمراجع الخارجي وتنص عليها جميع التشريعات المنظمة للمهنة وقانون الشركات وكذا قانون العقوبات , ولا شك أن النص على المسؤولية الجنائية للمراجع الخارجي له ضرورة هامة للمحافظة على كرامة المهنة والحفاظ على ثقة جمهور المستفيدين على خدمات المراجع المزاولة للمهنة عن مدى صدق وسلامة القوائم المالية .

### المطلب الثالث : مسؤولية مراجع الخارجي في الكشف عن الممارسات الخاطئة

إذا كانت الفئة المهتمة بتقرير إعادة المراجعة يتوقعون إن يكشف المراجع عن الأخطاء والغش , إلا أن اكتشاف ما يوجد من أخطاء وغش بالدفاتر والسجلات يعتبر ناتجا ثانويا لعملية التدقيق من خلال ممارسة المدقق لواجباته المهنية المتعارف عليها . ويوضح معيار التدقيق الدولي رقم : (240) شأن مسؤولية المدقق في الاحتيال و الخطأ, تعتبر خطة التدقيق التي يقوم المدقق في الحسابات بوضعها قبل البدء بعملية التدقيق وفق متطلبات معايير التدقيق المتعارف عليها يمكن أن تتأخر باحتمال وجود أخطاء أو احتيال جوهري وعليه عند تخطيط عملية المراجعة فإن على المراجع أن يقوم بتقدير المخاطر الخاصة لاحتمال حدوث خطأ أو غش قد يؤدي إلى تحريفات جوهرية في القوائم المالية , كما يتعين على المراجع أن يستفسر من الإدارة عن أي وجود لغش أو خطأ جوهري يتم اكتشافه .

✓ كما يتوجب على المراجع الاستفسار من إدارة المنشأة حول اكتشاف أي خطأ جسيم أو غش أو أي تصرفات غير قانونية في الحسابات<sup>1</sup>

<sup>1</sup>-محمد سمير الصبان، عبد الوهاب ناصر علي، المراجعة الخارجية المفاهيم الاساسية والية التطبيق وفقا لمعايير متعارف عليها والمعايير الدولية، الدار الجامعية تانيس سابقا 2006ص65.

<sup>2</sup> -castello.jthe auditors responsibilities for delection and disclosure.do the auditings provid a safe harbor cap newsletter.august 1991.p.17.

- ✓ ويجب على المراجع عند التخطيط لإجراءات المراجعة وتنفيذها , وعند تقييم النتائج و الإبلاغ عنها أن يأخذ بعين الاعتبار مخاطر وجود تحريف مادي في القوائم المالية الناتجة عن الأخطاء و التصرفات غير القانونية, ومنها :
- 1 -تساؤلات حول استقامة إدارة المنشأة و نزاهتها
  - 2 -حالات الاحتيال و الغش المتورطة فيها الإدارة .
  - 3 -التحريفات المادية الناتجة عن الأخطاء والتصرفات غير القانونية .
  - 4 -التحريفات التي تشير إلى وجود نقاط ضعف مادية في نظام الرقابة الداخلية.<sup>2</sup>

### أولاً : إجراءات المراجع الخارجي عند وجود تحريف مادي في القوائم المالية .

- 1 - عندما يواجه المراجع ظروفًا من الممكن أن تشير إلى وجود تحريف مادي في القوائم المالية ناتج عن غش أو خطأ أو تصرفات غير قانونية , فيجب عليه تنفيذ إجراءات لتحديد ما إذا كانت القوائم المالية محرفة مادياً <sup>3</sup>.
- 2 - ويعتمد التغيير في طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الواجب تنفيذها على :
  - حكم المراجع فيما يتعلق بنوع الغش أو الخطأ , أو التصرفات غير القانونية التي تشير إليها الظروف .
  - احتمال حدوث هاذ الخطأ أو التصرفات غير القانونية بشكل مادي على القوائم المالية
  - احتمال تأثير هذا الخطأ أو التصرفات غير القانونية بشكل مادي على القوائم المالية
  - لا يمكن أن يفترض المراجع أن حالة الغش أو الخطأ أو التصرف غير القانوني هي حدث منفصل <sup>4</sup>.

### 1/ حصول المراجع على إقرارات مكتوبة من الإدارة المنشأة بخصوص أنها :

- أ. تعترف بمسؤولياتها في انجاز أو تشغيل نظم محاسبية وضبط داخلي لمنع أو اكتشاف الخطأ أو الغش أو التصرفات غير القانونية
- ب. تعتقد أن آثار التحريفات في القوائم المالية الغير مصححة التي تم تجميعها من قبل المراجع خلال عملية المراجعة هي غير مادية على القوائم المالية
- ج. قامت بالإفصاح للمراجع عن كافة الحقائق الهامة ذات العلاقة بأي حالة من حالات الغش أو حالات مشبوهة معروفة لدى الإدارة والتي من الممكن أنها قد أثرت على المؤسسة

<sup>1</sup> - غالي، جورج دانيال، "تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات اللفية الثالثة"،الدار الجامعية للطباعة والنشر،مصر الطبعة الاولى (2003،200)ص26

<sup>2</sup> -slavin ns(19977) « the elimination of scanner in determining the auditors statutory liability » the accounting review.april1977pp.360-368.

<sup>3</sup> -الهواري، محمد نصر وآخرون"دراسات متقدمة في مراجعة المشكلات المعاصرة في المراجعة"الإطار العلمي المشكلات العلمية"مكتبة دعم الطالب الجامعي،القااهرة الطبعة الأولى ص574-575.

<sup>4</sup> -mautz.r.k.and sharaf h.a.(1961). « the philosophy of auditing »sarasot american accountings associations « 1961p97.



أفصحت للمراجع عن نتائج تقييمها لخطر أن تكون القوائم المالية قد تحتوي على تحريف مادي للغش

\*مسؤولية المراجع عند اكتشاف الغش أو الخطأ أو التصرفات غير القانونية :

عندما يكتشف المراجع تحريفا مديا ناتجا عن غش أو خطأ أو تصرف غير قانوني يتوجب عليه الإبلاغ عن ذلك إلى :

1 -إدارة المؤسسة

2 - الأفراد المخولون بإدارة وحكم المؤسسة

3 - في بعض الحالات الإبلاغ إلى السلطات المنظمة للقوانين

### 2/ الإبلاغ عن نقاط الضعف المادية :

- يجب على المراجع أن يبلغ إدارة المؤسسة عن أي نقاط ضعف مادية في الضبط الداخلي ذات علاقة باكتشاف الخطأ والتصرفات

غير القانونية والتي ظهرت للمراجع كنتيجة لإجراءات المراجعة التي قام بها , كما يجب أن يكون المراجع على قناعة أنه قد تم

إبلاغ الأفراد المخولين بحكم المؤسسة عن أي ملاحظات داخلية في الضبط الداخلي ذات علاقة بمنع واكتشاف الغش , والتي

ظهرت للمراجع سواء عن طريق الإدارة أو التي تم اكتشافها من قبل المراجع خلال تنفيذ عملية المراجعة

\*إذا كانت أمانة ونزاهة الإدارة والأفراد المخولين لإدارة المؤسسة مشكوك فيها , فإن المراجع عادة يأخذ استشارة قانونية لمساعدته

في تحديد الإجراء الملائم لاتخاذ .

### 3/ إبلاغ السلطات المنظمة والمنفذة للقانون

\_ إن الواجبات المهنية للمراجع تحتم عليه المحافظة على سرية المعلومات الخاصة بالعميل , وفي العادة يمنع الإبلاغ عن الغش أو

الخطأ أو التصرف غير القانوني لطرف خارج منشأة العميل.

\_ إن مسؤولية المراجع القانونية حول الإبلاغ تختلف لبلد عن آخر وفي ظروف معينة فإن واجب المراجع المحافظة على السرية

ويقطع بالقانون أو قرارات المحاكم

\_ عندما تكون هناك متطلبات قانونية للإبلاغ عن الغش أو الخطأ أو التصرفات غير القانونية , فعل المراجع الالتزام بها أو أخذ

استشارات قانونية بخصوصها .

4/ عدم قدرة المراجع على استكمال عملية المراجعة :

\_\_ قد يرى المراجع أنه من الضروري الانسحاب من عملية المراجعة عندما لا تتخذ المنشأة إجراءات تجاه الغش أو الخطأ أو التصرفات غير القانونية والتي يرى المراجع أنها ضرورية في ظل الظروف حتى لو لم يكن للخطأ أو الغش أو التصرف غير القانوني تأثير مادي على القوائم المالية .

\_\_ومن ضمن العوامل التي تؤثر على رأي المراجع وجود أدلة على تورط أعلى سلطة في المنشأة والذي من شأنه أن يؤثر على مصداقية إقرارات الإدارة ويؤثر على استمرارية علاقة المراجع الذي يسعى عادة على الحصول على استشارة قانونية عند الوصول إلى مثل هذا القرار.

ثانيا: مدى مسؤولية المراجع عن عدم اكتشاف الخطأ بعد صدور تقريره.

لا يوجد إلزام قانوني على المراجع للقيام بإجراءات جديدة على القوائم المالية التي غطاه التقرير، ولكن إذا وصلت معلومات أكيدة إليه بان تلك القوائم تأثرت بأخطاء وغش أو تصرف غير قانوني جوهري، ولو انه علم بما قبل إصدار تقريره لأثرت على نوع الرأي الذي سوف يبديه على تلك القوائم<sup>1</sup>، وفي هذه الحالة يجب على المراجع القيام بمايلي :

1. إن يطلب من إدارة المنشأة القيام بإبلاغ كل من يتأثر بتحريف المادي الناتج عن الخطأ، الغش والتصرفات غير القانونية على القوائم المالية .

2. القيام بتعديل القوائم المالية بأسرع وقت ممكن مع تعديل تقريره بما يتلاءم مع الأخطاء: الغش والتصرفات غير القانونية التي تم اكتشافها.

3. إذا كان من المنتظر إصدار قوائم مالية مرحلية عن فترة تالية مصحوبة بتقرير من المراجع في وقت قريب، فيجوز للمراجع إن يفصح عن المعلومات اللازمة وان يجري المطلوب في هذه القوائم بدلا من إصدار قوائم مالية معدلة.

4. يجب على المراجع اتخاذ الإجراءات التي يراها ضرورية للتأكد من قيام المنشأة بالإفصاح المطلوب كما ورد في الخطوات السابقة.

\* ولكن في حالة رفض إدارة المنشأة القيام بالإفصاح المطلوب كما ورد في الخطوات السابقة، فيجب على المراجع إن يخطر كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بهذا الرفض ، وبأنه نتيجة لعدم قيام المنشأة بالإفصاح المطلوب، فان المراجع سيتخذ الخطوات التالية لمنع الاعتماد على تقريره مستقبلا وهي:

\_\_أخطار إدارة المنشأة بأنه لايجب من الآن فصاعدا الربط بين تقرير المراجع الخارجي والقوائم المالية.

\_\_ الشواتي، غياث دور المراجعة الحسابات في الحد من الاختلاس والتلاعب، رسالة ماجستير جامعة دمشق 1994. ص رقم: 37

-إخطار الجهات الرقابية التي تخضع إدارة المنشأة لسلطته بأنه لا يجب الاعتماد علي تقرير المراجع مستقبلا.

-إخطار كل شخص يعلم المراجع بأنه يعتمد علي القوائم المالية بوجوب عدم الاعتماد علي تقريره مستقبلا.

### المبحث الثاني: الدراسات السابقة وخصوصية الدراسة

#### المطلب الاول : الدراسات التسابقية باللغة العربية

اولا: دراسة(الوشلي،2010)بعنوان"مدى استجابة خطط المراجعة لمخاطر غش الادارة المرتفعة في ضوء المتطلبات

#### الحديثة لمعايير المراجعة".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى استجابة خطط المراجعة التدقيق لمخاطر غش الإدارة المرتفعة ، بحسب متطلبات معايير التدقيق، وتم تحقيق ذلك من خلال قياس مدى إدراك مدققي الحسابات لمسؤولية تقييم واكتشاف الغش. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم توزيع استبانته على عينة من مدققي الحسابات مكونة من (200) مدقق.

وقد أوضحت النتائج وجود فجوة في بيئة التدقيق بين ما يستخدمه المدققين من مداخل ووسائل دعم القرار من ناحية، وما يعتقدونه حول دقة وفعالية هذه المداخل وتلك الوسائل من ناحية أخرى. وأيضاً حاجة المدققين إلى التدريب المستمر خاصة في ظل التغيير المستمر في معايير التدقيق ، لتزويدهم بالخبرة الكافية والتعليمات المقدمة في معايير التدقيق .

ثانيا: دراسة جريوع عام ( 2002)بعنوان" مدي مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي المستقل عن اكتشاف الاخطاء

#### والغش بالتقارير المالية وفقا لمعايير المراجعة الدولية "

توصلت هذه الدراسة إلى مايلي:

-عند التخطيط لإجراءات المراجعة وتنفيذها وتقييم النتائج والإبلاغ عنها يأخذ المراجع في الحسبان مخاطر وجود تحريف مادي في التقارير المالية ناتج عن الأخطاء والغش.

-لايعد مراجع الحسابات الخارجي المستقل مسؤولاً عن منع الخطأ والغش في التقارير المالية ولكن يجب أن يبذل العناية المهنية الكافية لانجاز عملية المراجعة بطريقة صحيحة .<sup>1</sup>

<sup>1</sup>يوسف جريوع، المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التحقيق من التأثير على القوائم المالية في عملية المراجعة، المجلد السادس عشر، العدد الاول، غزة،ص757 2008

ثالثا: دراسة ايوب محمد كرسوع (2008) بعنوان "مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التحقيق من التأثير علي القوائم المالية في عملية المراجعة"

من بين أهم نتائج هذه الدراسة مايلي:

-إن التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل علي تخفيض مخاطر المراجعة وتأثيرها علي القوائم المالية.

-ضرورة أن يلم المراجع بمكونات الحاسب الآلي والتأكد من صحة إدخال وإخراج البيانات وصحة التشغيل الآلي داخل الجهاز.

-يجب علي المراجع استخدام اجتهاداته وخبرته المهنية علي مستوى البيانات المالية لاكتشاف المخاطر المتأصلة والملازمة.<sup>1</sup>

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الاجنبية

أولا: دراسة (Rabin 2004) بعنوان "Determinants of audit ors attitudes to word creative accounting."

هدفت الدراسة إلى قياس اتجاهات المدققين بشأن ممارسات المحاسبة الإبداعية والعوامل التي تؤثر في الممارسات المحاسبية الإبداعية في المملكة المتحدة، فتوصلت الدراسة إلى اعتماد المحاسبة الإبداعية علي طبيعة الأسلوب المستخدم وموقف الإدارة من هذه الممارسات وأشارت أيضا إلى إن المحاسبة الإبداعية تتأثر بعدة عوامل داخلية وخارجية، ترتبط العوامل الداخلية بالنتائج المالية غير المتوقعة، أما العوامل الخارجية فتربط بطبيعة ملكية المنشأة.<sup>2</sup>

ثانيا: دراسة Lanza لعام 1998:

هدفت هذه الدراسة إلى توجيه نظر المدقق إلى أهمية استخدام أسلوب المراجعة عن طريق الحاسب بدلا من أسلوب المراجعة من حول الحاسب، وهذا راجع إلى التزايد المستمر في الشكل الالكتروني للبيانات في الشركات محل المراجعة، فالأسلوب اليدوي في المراجعة يعد غير مجد، عكس استخدامه لبرامج قوية مايسمى بالمراجعة من خلال الحاسب والتي تزيد من سرعة تنفيذ مهام المراجعة وبنفس التفاصيل المطلوبة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>أرزاق أيوب محمد كرسوع، مدى مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي المستقل عن كشف الأخطاء والغش بالتقارير المالية و وفقا لمعايير المراجعة الدولية، مذكرة ماجستير 2008، غزة فلسطين.

<sup>2</sup> Rabin بعنوان (determinants of audits audit ors attitudes to word creative accounting 2004).

<sup>3</sup> -lanza richard b « the my manual audit. Please its time to audit through(not around)the computer » .journal of accountancy.june.1998p.33-36.

**ثالثاً: دراسة Schwartz لعام 1998:**

هدفت الدراسة إلى توضيح كيفية استخدام الحاسب الآلي في اخذ عينة المراجعة، بما يمكن من تحقيق نتائج موثوق فيها تستطيع الاعتماد عليها في ظل بيئة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

جاء في الدراسة بان المراجع يعد المسئول عن الحصول علي تأكيد نسبي من أن التقارير المالية خالية من التحريفات ذات الأهمية النسبية سواء الناتجة عن الخطأ أو الغش، ومن ثم يستطيع المراجع استخدام طرق المعاينة الإحصائية في اخذ عينات المراجعة مما يمكنه من زيادة قدرته على ملاحظة التحريفات ذات الأهمية النسبية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> -schwartz donald A « computerized audit sampling » the CPA journal .november.1998 [http://www.nysspa.org/cpa\\_journal/1998/1198/features/f461\\_1198.html](http://www.nysspa.org/cpa_journal/1998/1198/features/f461_1198.html).

## خلاصة الفصل

يعمل المراجع الخارجي على فحص جميع مستندات المؤسسة والتحقق من مدى سلامتها وتمثيلها للوضع الحقيقية للمؤسسة، وذلك بغية الوصول إلى إبداء رأي في محايد يعبر عن المركز المالي الحقيقي ومدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية والذي يوضع تحت تصرف مستخدمي القوائم المالية سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

وحتى يصل المراجع الخارجي بتقريره المتمثل في رأيه حول القوائم المالية إلى خدمة مختلف الأطراف المهتمة بتقريره، وترشيد قراراتهم نحو الصواب كان عليه لزاما أن يعتمد على أسس ومعايير دولية تضبط طريقة وصوله لهذا التقرير، على غرار أن يكون مستقلا، مؤهلا تأهلا علميا وعمليا، وبالإضافة إلى تلك المعايير وضعت الجهات المنظمة للمهنة مجموعة الوجبات و المسؤوليات تحكم علاقة المراجع الخارجي مع المؤسسة محل المراجعة.

الفصل الثاني :

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

بعد إستفاننا للجزء الأول من الدراسة و المتمثل في الجانب النظري، حيث تطرقنا فيه إلى الخلفية النظرية للدراسة، و سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على عينة من فئة المراجعين الخارجيين، و هذا لتقص وجهات نظرهم حول مدى مسؤولية المراجع الخارجي في إكتشاف الغش و منعه.

و لتحقيق هدف هذه الدراسة قمنا بتصميم إستمار إستبانة تتضمن محاورها على أهم الطرق التي تساعد في إكتشاف الغش و على مدى قدرة المراجع الخارجي على عكس الصورة الحقيقية للمؤسسة.

و في خضم هذه المتغيرات. لجئنا إلى العديد من المصادر أهمها الملتقيات الدولية و الوطنية في مجال المراجعة و الدراسات السابقة التي أجريت في بيئات مختلفة . و كذا آراء بعض الأساتذة المتخصصين في هذا المجال . ثم قمنا بمختلف الإجراءات المناسبة لإتمام الدراسة ، و نتناول من خلال هذا الفصل المباحث التالية

\* المبحث الأول: أداة الدراسة وصف خصائص و إجابات عينة الدراسة.

\* المبحث الثاني: إختبار أداة الدراسة و إختبار الفرضيات و تحليل النتائج.



**\* المبحث الأول: اجراءات الدراسة والوسائل المستخدمة**

سعيًا منا لمعرفة مدى كفاية و ملائمة الإطار النظري . و من خلال هذه الدراسة سنقوم بعرض استمارة الاستبيان التي تمثل قاعدة المعطيات التي تم الاعتماد عليها في الدراسة الإحصائية. وهذا يتناول مراحل إعدادها و مختلف الظروف المحيطة بها و المنهجية المتبعة في هذه الدراسة و ذلك بتطرق إلى :

- مراحل إعداد الاستبيان.

- منهجية الدراسة.

**\* المطلب الأول : أداة الدراسة.**

اعتمدنا في هذا الفصل على أسلوب التحري المباشر باستخدام أداة الاستبيان و التي تعد من ميين أهم الأدوات المتعلقة بالتقدير الشخصي للظواهر و الأحداث ، و هذا لمعرفة مدى تطابق وجهة نظر العينة المختارة في مجتمع الدراسة.

**- أولاً: مراحل إعداد الاستبيان:**

كغيرها من أدوات الدراسة .تمر استمارة الاستبيان بالعديد من المراحل لبدء بتصميمها إلى غاية معالجتها. و في هذا البند نحاول توضيح أهم المراحل التي مرت بها هذه الأداة و ذلك فيما يلي:

**1/ تصميم استمارة الاستبيان:** من خلال هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان تصميم أسئلة الاستمارة بصفة بسيطة . بحيث تكون سهلة و قابلة للفهم من قبل المستجوبين و الذين من المفترض أن يكونوا على إطلاع واسع بموضوع الدراسة بحيث تسمح لنا هذه الأسئلة بالإجابة على فرضيات البحث ، و قد اعتمدنا على بعض المراجع و الملتقيات الوطنية و الدولية التي تناولت مواضيع المراجعة لإعداد هذا الاستبيان ، و هذا للإحاطة بكل جوانب تصميم الاستبيان لرفع نسبة الإجابة و القبول لدى العينة المدروسة تمت طباعة الاستبيان على أوراق عادية ، حيث تضم سبعة عشرة سؤالاً و تم صياغته باللغة العربية ، و لقد خضع هذا الاستبيان إلى عملية التحليل من قبل أساتذة مختصين في عدة مجالات منها المراجعة و المحاسبة ، و هذا بهدف التأكد من سلامة المحتوى المعلوماتي لاستمارة الاستبيان من حيث ورقة الأسئلة و إعدادها عن الغموض. تغطية الأسئلة لجميع محاور الدراسة.

و بعد الانتهاء من عملية التحكيم، قمنا بوضعه في اختبار أولى قصد معرفة مدى إمكانية عمله بشكل ملائم ، و استخراج النقائص و السلبيات التي قد تشوبه ، خاصة التكرار أو طول الأسئلة و الغموض و التعقيد التي قد تجعل من أفراد العينة يشعرون بالملل. مما يقودهم لعدم التعامل مع الاستبيان بشكل جدي.

و بعد الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي صدرت عن الأساتذة المكمن تم ضبط استمارة الاستبيان و صياغتها بشكل نهائي.

**2/ نشر استمارة الاستبيان على أفراد العينة:** بهدف نشر و توزيع أكبر قدر ممكن من استمارات اعتمدنا على عدة طرق يمكن توضيحها فيما يلي:

- **المقابلة الشخصية:** و هذا من خلال التسليم المباشر لاستمارة إلى المستجوب و محاولة شرح الهدف من توزيعها و إعداد الغموض الذي قد يكتنفها ، كما أحنا على ضرورة ملئ الاستمارة في وقت ممكن.

● التسليم الغير مباشر: و هذا من خلال إيداع استمارة الاستبيان في العديد من المكاتب المهنية.  
 ● البريد الإلكتروني: وفقا لهذه الطريقة تم إرسال الاستبيان بواسطة المحاسب الآلي إلى البريد الإلكتروني لبعض المستجوبين ، و حتى تم الإجابة عن محتواها تم إعادة إرجاعها بنفس الطريقة إلى البريد الإلكتروني للمرسل - الطالب -  
**ثانيا: معالجة الاستمارة:** قمنا خلال هذه الدراسة بفرز و تحليل الإجابات المتضمنة في الاستمارة ، قصد بناء قاعدة معطيات و التي تم إعدادها بالاعتماد على برنامج Excel 2007 و هذا بعد استبعاد الاستمارات الملغاة ثم تفرغ الإجابات من الاستمارات المعتمدة في شكل جدول مصفوفي.

**ثالثا: هيكل الاستبيان:** تضمنت استمارة الاستبيان سؤالا ، بوب في ثلاث محاور رئيسية . و قد تم صياغة الأسئلة وفق النوع المغلق المعتمد في التحليل على مقياس لكرت الخماسي ، و هذا للوصول بدقة إلى آراء المستجوبين حول المحاور المحددة و يمكن عرض المحاور الرئيسية لاستمارة فيما يلي:

**المحور الأول:** تضمن هذا المحور الأسئلة المتعلقة بشخصية المستجوب من خبرة و مؤهل علمي و الوظيفة ، و يحتوي على ثلاث أسئلة.

**المحور الثاني :** تضمن هذا المحور الأسئلة المحددة المدى توفر الكفاءة المهنية و الاستقلالية للمراجع الخارجي مما يعزز من قدرته على كشف الغش و منعه و يحتوي على خمسة أسئلة .

**المحور الثالث:** تضمن هذا المحور الأسئلة المحددة المدى قيام المراجع الخارجي بدوره في اكتشاف الغش و منعه و يحتوي على خمسة أسئلة.

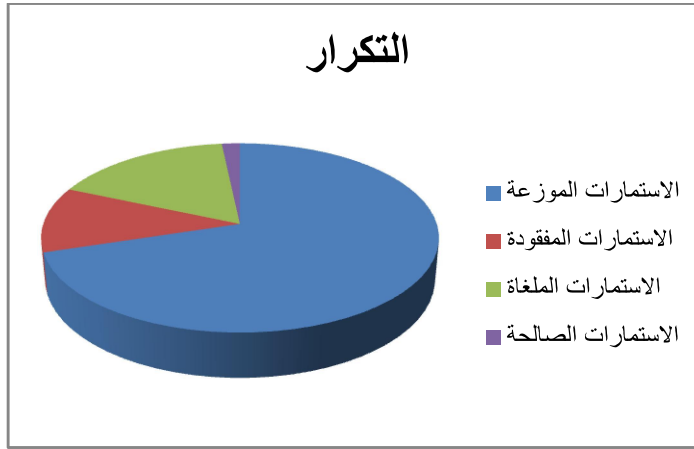
**المحور الرابع:** تضمن هذا المحور الأسئلة المحددة المدى مساهمة المراجع الخارجي في أداء واجباته المهنية التي تمكنه من اكتشاف الغش و الأخطار للحصول على إبداء رأي سليم حول القوائم المالية.

الجدول رقم (2-1) الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان

النسبة المئوية %	التكرارات	البيان
100%	50	الاستمارات الموزعة
16%	8	الاستمارات المفقودة
24%	12	الاستمارات الملغاة
60%	30	الاستمارات الصالحة لتحليل

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الاستبيان

الشكل (2-1) استجابة العينة لاستمارة الدراسة

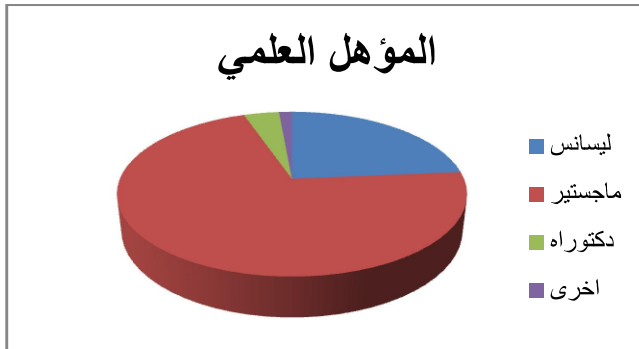


الجدول رقم (2-1) بين العدد الإجمالي للاستمارات الموزعة و البالغ عددها 50 استمارة منها 8 استمارات مفقودة وبعد تفحصنا للاستبيانات المسترجعة تبين لنا عدم صلاحية اثنا عشر استمارة من مجموع الاستبيانات الموزعة لعدم الجدية في الإجابة وبالتالي تم إلغاؤها ليصبح بذلك العدد النهائي للاستمارات الصالحة لاستعمال 30 استمارة أي مايعادل 60

المطلب الثاني : التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة

أولا : توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (2-2) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي التمثيل البياني (2/2): التكرار النسبي للمؤهل العلمي



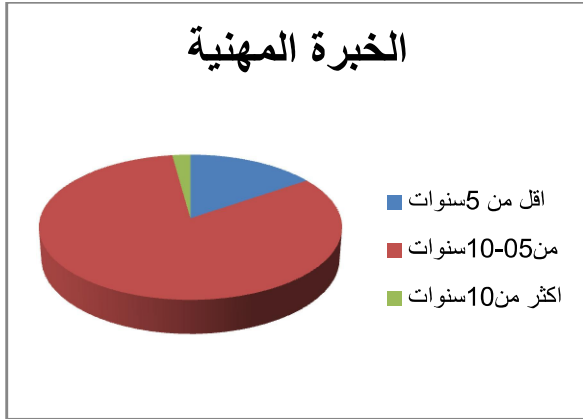
النسبة %	لتكرار	المؤهل العلمي
20%	6	ليسانس
60%	18	ماجستير
3.3%	1	دكتوراه
16.7%	5	اخرى
100%	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-2) و الشكل (2-1) الخاص بالتمثيل البياني لأفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي أن أغلبية أفراد العينة متحصلين على الماجستير حيث بلغ عددهم أي ما نسبته 60 في المائة وهي نسبة مهمة .

ثانيا : توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

جدول رقم(2-3) توزيع أفراد العينة حسب الخبرة التمثيل البياني(2-3) التكرار النسبي للخبرة المهنية



النسبة	لتكرار	المدة
10%	3	أقل من 5 سنوات
53.33%	16	10-05 سنة
36.66%	11	أكثر من 10 سنوات
100%	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الاستبيان

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الاستبيان

يمثل الجدول رقم(2-3) والشكل (2-3) توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة حيث نجد أن أغلب أفراد العينة ما نسبته 53.33 في المائة لديهم خبرة في العمل ما بين خمس سنوات إلى 10 سنوات وهي نسبة مهمة جدا إذ من الممكن أن تضيف على الدراسة نوع من الدقة والواقعية , تليها نسبة الأفراد الذين لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات , أما الأفراد الذين لديهم خبرة أقل من خمس سنوات نسبتهم كانت عشرة في المائة وهي النسبة الأقل في عينة الدراسة .  
بالإضافة إلى الشكل البياني.

ثالثا : توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

جدول رقم (2-4) توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة التمثيل البياني(2-4): التكرار النسبي للوظيفة



النسبة %	التكرار	الوظيفة
60%	18	محافظ الحسابات
40%	12	محاسب
100%	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الاستبيان

توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة تتكون عينة الدراسة من 30 فردا نسبة محافظ الحسابات كانت 60 في المائة وكانت نسبة المحاسبين 40 في المائة وهذا كما يوضحه الجدول رقم(2-4) و الشكل كما هو موضح (2-4).

الجدول رقم (2-5): مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان و أوزانها

1	2	3
موافق	محايد	غير موافق

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الاستبيان

يتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري ثم نحدد الاتجاه حسب قيم المتوسط الحسابي كمايلي:

الجدول رقم (2-6) معايير تحديد الاتجاه

الرأي	المتوسط الحسابي
موافق	من 1 الى 1.66
محايد	من 1.67 الى 2.33
غير موافق	من 2.34 الى 3

المصدر من إعداد الباحث بناء على الاستبيان

المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها تحليلها:

المطلب الأول :نتائج الدراسة الميدانية

أولا : مامدى تتوفر لدى المراجع الخارجي الكفاءة المهنية والاستقلالية مما يعزز قدرته على كشف الغش ومنع

الجدول رقم (2-7 ) تتوفر لدى المراجع الخارجي الكفاءة المهنية والاستقلالية مما يعزز قدرته على كشف الغش ومنعه.

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
موافق	,00000	1,0000	يتوفر لدى المراجع الخارجي التأهيل العلمي اللازم لاكتشاف الغش ومنعه
موافق	,00000	1,0000	يتوفر لدى المراجع الخارجي الكفاءة والمهارة المهنية في تنفيذ مهمة المراجعة.
موافق	,43018	1,2333	يتمتع المراجع الخارجي بالاستقلالية خلال اكتشافه لعملية الغش والأخطاء.
محايد	,78492	1,7333	يقوم المراجع الخارجي بحضور ندوات ومؤتمرات علمية ومهنية في مجال

			الاختصاص .
موافق	,62606	1,2333	يقوم المراجع الخارجي ببذل العناية المهنية اللازمة التي تمكنه من اكتشاف الأخطاء والغش .

يشير الجدول رقم(07) إلى إن الفقرة (4) والتي تنص على قيام المراجع الخارجي بحضور ندوات ومؤتمرات علمية ومهنية في مجال الاختصاص، احتلت المرتبة الأولى وكانت الأكثر أهمية بين بقية العبارات بمتوسط حسابي 1.73 وبانحراف معياري 0.78، كما يشير إلى أن الفقرة (03) والتي تنص تمتع المراجع الخارجي بالاستقلالية خلال اكتشافه للغش والأخطاء في المرتبة الثانية إذ بلغ متوسطها الحسابي 1.23 وبانحراف معياري 0.43 ، والفقرة رقم (5) والتي تنص على قيام المراجع الخارجي ببذل العناية المهنية اللازمة التي تمكنه من اكتشاف الأخطاء والغش بمتوسط حسابي 1.23 وبانحراف معياري 0.62 فقد احتلوا المرتبة الثانية، وجاءت الفقرة (1) والتي تنص على توفر المراجع الخارجي على التأهيل العلمي اللازم لاكتشاف الغش ومنعه، والفقرة (2) والتي تنص على توفر المراجع الخارجي للكفاءة والمهارة المهنية في تنفيذ مهمة المراجعة في المرتبتين الأخيرتين

ثانيا: مامدى قيام المراجع الخارجي بدوره في اكتشاف الغش ومنعه؟

الجدول رقم (2-8) : مامدى قيام المراجع الخارجي بدوره في اكتشاف الغش ومنعه.

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
موافق	,82001	1,5000	يعتبر اكتشاف الغش والأخطاء من المهام التي يمارسها المراجع الخارجي.
محايد	,37905	1,8333	ممارسة المراجع الخارجي للشك المهني قد يساعده على اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية.
موافق	,62606	1,2333	ينبغي على المراجع الخارجي الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية تخلو من الأخطاء الجوهرية بسبب الغش أو الأخطاء.
محايد	,74664	1,8333	على المراجع تحديد وتقييم مخاطر احتيال الإدارة على مستوى البيانات الأولية
	,82001	1,5000	من الضروري إدخال عنصر التأكد في إختيار طبيعة وتوقيت و نطاق

موافق			إجراءات التدقيق للحصول على مستوى من الإثبات.
-------	--	--	--

بشير الجدول رقم (08) بعد حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية ، نلاحظ إن الفقرة (02) والتي تنص عن ممارسة المراجع الخارجي للشك المهني قد يساعده علي اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية ، بمتوسط حسابي 1,83 و بانحراف معياري 0,37 ، والفقرة رقم (04) والتي تنص علي تحديد المراجع وتقييمه لمخاطر احتيال الإدارة علي مستوى البيانات الأولية بمتوسط حسابي 1.83 وانحراف معياري 0.74 قد احتلا المرتبة الأولى، تليهم الفقرة (01) والتي تنص على إن اكتشاف الغش والأخطاء من المهام التي يمارسها المراجع الخارجي، بمتوسط حسابي 1.5 وانحراف معياري 0.82، والفقرة (05) والتي تنص على انه من الضروري إدخال عنصر التأكد في اختيار طبيعة وتوقيت و نطاق إجراءات التدقيق للحصول على مستوى من الإثبات ، بمتوسط حسابي 1.5 وانحراف معياري 0.82 ، في المرتبة الثانية، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (03) والتي تنص على انه ينبغي على المراجع الخارجي الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية تخلو من الأخطاء الجوهرية بسبب الغش أو الأخطاء ، بمتوسط حسابي قدر ب 1.23 وانحراف معياري 0.62.

ثالثا: مامدى مساهمة المراجع الخارجي في أداء واجباته المهنية التي تمكنه من اكتشاف الغش والأخطار للحصول على إبداء رأي سليم حول القوائم المالية؟.

جدول رقم (2-9) : ما مدى مساهمة المراجع الخارجي في أداء واجباته المهنية التي تمكنه من اكتشاف الغش و الأخطار للحصول على إبداء رأي سليم حول القوائم المالية.

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التوضيحات
موافق	,62606	1,2333	يتم التخطيط لمهمة المراجعة بشكل منظم وفعال قبل القيام بها.
موافق	,68145	1,5333	تستغرق مهمة المراجعة الوقت الكافي التي تحتاجه طبيعة مهام المراجع الخارجي
موافق	,43018	1,2333	وجوب وجود سياسات وإجراءات مكتوبة وواضحة تساهم في تنفيذ خطة المراجعة وفقا لمتطلباتها.
موافق	,46113	1,1667	يقوم المراجع الخارجي بتصميم إجراءات تدقيق استجابة للمخاطر المتعلقة بتجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية.

05	ضرورة انسحاب المراجع من المهمة في حال واجه ظروف استثنائية تشكك في قدرته على الاستمرار في أداء مهمته.	1,9000	84486,	محايد
----	--	--------	--------	-------

يشير الجدول رقم (09) إلى إن الفقرة رقم (05)، والتي تنص على انه ضرورة انسحاب المراجع من المهمة في حال واجه ظروف استثنائية تشكك في قدرته على الاستمرار في أداء مهمته، جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 1.9 وانحراف معياري 0.84، تليها مباشرة الفقرة رقم (02)، والتي تنص على إن تستغرق مهمة المراجعة الوقت الكافي التي تحتاجه طبيعة مهام المراجع الخارجي، بمتوسط حسابي 1.53 وانحراف معياري 0.68 في المرتبة الثانية، بعد ذلك تأتي الفقرة رقم (01)، والتي تنص على أن يتم التخطيط لمهمة المراجعة بشكل منظم وفعال قبل القيام بها، بمتوسط حسابي 1.23 وانحراف معياري 0.62 في المرتبة الثالثة، لتأتي الفقرة رقم (03)، والتي تنص على وجوب وجود سياسات وإجراءات مكتوبة وواضحة تساهم في تنفيذ خطة المراجعة وفقاً لمتطلباتها، في المرتبة الرابعة، لتأتي الفقرة رقم (04) والتي تنص على قيام المراجع الخارجي بتصميم إجراءات تدقيق استجابة للمخاطر المتعلقة بتجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية، في المرتبة الأخيرة.

#### المطلب الثاني: مناقشة وتفسير النتائج.

##### أولاً:

مما سبق نستنتج أن توفر المراجع الخارجي على الكفاءة المهنية والاستقلالية يعزز من قدرته على كشف الغش ومنعه، وارتكاب هذه الأخطاء راجع إلى ضعف أساليب الضوابط الداخلية للإدارة مما يزيد من وجود التضليل والانحراف في التقارير المالية، ما يزيد من مسؤولية المراجع في عملية الكشف عنها، ويتوجب على المراجع الخارجي دراسة وتحليل أنظمة الرقابة بشكل سليم ووضع برنامج للمراجعة وبذل العناية المهنية اللازمة التي تمكنه من اكتشاف الأخطاء والغش، في حين أن توفر المراجع على التأهيل، الكفاءة والمهارة المهنية والاستقلالية يساهم في إعطاء حقائق ومعلومات العمليات المالية بصورة صادقة وأكثر شفافية، مما يجعل عملية المراجعة واكتشاف الأخطاء أكثر سهولة، وهذا يدل على صحة الفرضية الأولى .

##### ثانياً:

تعكس موافقة عينة الدراسة على قيام المراجع الخارجي بدوره في اكتشاف الغش ومنعه، وذلك من خلال تحديد وتقييم مخاطر احتيال الإدارة على مستوى البيانات الأولية، فمثلاً عند اختيار المراجع لعينة لا تتضمن نفس الخصائص التي تنطبق عليها جميع العمليات، فسوف يصل إلى استنتاجات خاطئة، لذلك يجب عليه ممارسة الشك المهني أو عدم التنبؤ يساعده في اكتشاف التصرفات غير القانونية.

##### ثالثاً:

نستنتج مما سبق ومن خلال موافقة عينة الدراسة أن المراجع الخارجي، ومن خلال أداء واجباته التي تمكنه من اكتشاف الغش يساهم في إبداء رأي سليم حول القوائم المالية وهذا يرجع إلى التخطيط الجيد لمهمة المراجعة بشكل منظم وفعال قبل القيام بها، بالإضافة إلى استغراق المهمة للوقت الكافي التي تحتاجه طبيعة ومهام المراجع الخارجي، فهذا الأخير غير مسؤول قانونياً عن



التصرفات غير القانونية في القوائم المالية، بل يبدي رأيه فقط، ومن خلال ماسبق نرى أن الهدف الأساسي للمراجعة الخارجية هي عملية اكتشاف الأخطاء من خلال ممارسة درجة ملائمة من خلال الشك المهني قبل البدء في عملية المراجعة، وإبداء الرأي السلبي المعاكس عند إعداد التقرير في حالة وجود أخطاء وتحريفات في القوائم المالية.

### خلاصة الفصل الثاني

ففي هذا الفصل تم التطرق إلى التحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية لأفراد العينة وتحليل نتائج الاستبيان من أجل معرفة آراء أفراد العينة المتكونة من محافظي الحسابات ومحاسبين ، وذلك من اجل معرفة آراء لعينة حول مجموعة من النقاط والمتمثلة في مدى توفر الكفاءة والاستقلال لدى المراجع الخارجي ، الدور الذي يلعبه في اكتشاف الغش والأخطاء التي تؤثر على القوائم المالية .

ومن خلال تحليل نتائج الاستبيان تم ملاحظة وجود اتفاق شبه كلي على أن المراجع الخارجي يساهم في إضفاء الثقة بالقوائم المالية وجعلها تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، وتلبية احتياجات المستفيدين من القوائم المالية وذلك من خلال :

- الكفاءة المهنية اللازمة التي تمكنه من إبداء رأي سليم حول القوائم المالية.
  - الاستقلالية والنزاهة والموضوعية باعتباره طرف محايد.
  - التخطيط والتنفيذ السليم في نهج العمل وإجراء الفحوصات اللازمة التي يكسب المعلومة المحاسبية ثقة مستخدميها.
- رغم أن هذه العوامل الأساسية التي تمكن من إبداء رأي فني محايد تجتمع وتتوفر لدى المراجع الخارجي هذا لا يعني توفر ذلك بنسبة 100% كما أفادت به آراء المستجوبين فهناك مؤثرات تتعلق ببيئة المراجعة وأخرى بزملاء العمل وكذلك المنظمات المهنية حيث يتأثر استقلاله بالتعيين والعزل وتحديد الأتعاب وكذلك تقديم الخدمات الاستشارية.

الخاتمة العامة

إن اعتماد القوائم المالية من قبل المستخدمين لها بعد مصادقتها من مراجع الخارجي يضمن في طياته إدراك هؤلاء بأن هذه القوائم خالية من الغش والتلاعب وجاءت نتيجة بذل العناية المهنية اللازمة وصولاً إلى إبداء الرأي الفني بما النابع من استقلال وحياد مراجع الخارجي وما يتضمنه التقرير الصادر عنه من موضوعية وشفافية وإفصاح لأهم الأحداث المالية وغير المالية التي لها أثر مادي على هذه القوائم، ومن المعروف إن عملية المراجعة أساساً تهدف إلى توفير القدر اللازم من الحماية ضد نوعين من المخاطر:

- الأخطاء الجوهرية والغش الذي قد يكون موجود في القوائم المالية؛
- احتمال عدم الكشف عن تلك الأخطاء بواسطة فحص أنظمة الرقابة الداخلية؛

كما سبق واعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية خلصنا إلى النتائج التالية:

- هناك عوامل مرتبطة بالمنشأة وإدارتها تساعد في اكتشاف الأخطاء في التقارير المالية، والتي ينبغي عليها أخذها بالحسبان عند تنفيذ عملية المراجعة أهمها:

- كفاية ضوابط الرقابة الداخلية.

- أمانة الإدارة ونزاهتها.

- المراجع الذي يتلقى تكوين مستمر من خلال الدورات التأهيلية، والمملتقيات الوطنية والدولية في مجال المراجعة يتمتع بخبرة أكثر تساعد على تسهيل مهمة اكتشاف الأخطاء؛
- المراجع يمارس الشك المهني لإمكانية وجود تحريف جوهري نتيجة الغش كما يقوم بالتقييم الإنتقادي لأدلة المراجعة، مع عدم وضع اعتبار لاعتقاده بأمانة الإدارة واستقامتها؛
- المراجع الخارجي ينسحب من عملية المراجعة عندما لا تتخذ الإدارة إجراءات اتجاه ذلك؛
- عندما يقدم المراجع تقريره فهو غير ملزم قانونياً بإجراءات جديدة بعد ذلك عند اكتشاف الأخطاء.
- المسؤولية الجزائية والقانونية والمدنية لا تلزم المراجع على اكتشاف الأخطاء، وإنما على المراجع التقيد بمعايير العمل الميداني والأداء المهني.

### التوصيات:

من استنتاجات الدراسة حاولنا اقتراح التوصيات التالية:

- يجب على المراجع أن يقوم بالمراجعة التحليلية للقوائم المالية في بداية عملية المراجعة و أثناء الفحص وعند الانتهاء من عملية المراجعة، كما يجب عليه عند إعداد برنامج المراجعة مما يسهل عليه عملية اكتشاف الأخطاء.
- عدم إهمال المراجع الخارجي فحص نظام الرقابة الداخلية، حيث إن عملية فحص النظام المذكور تعتبر الركيزة الأساسية في عمل المراجع الخارجي؛
- التركيز والعمل على تطوير وتدريب المراجعين بشكل مستمر خاصة لو علمنا بأن ممارسة مهنة التدقيق تحتاج إلى أشخاص ذو مواصفات خاصة، مثل الوعي المهني والثقافة والإدراك الكافي بمختلف الأنشطة الاقتصادية؛

-ينبغي على المنظمات المهنية القيام بدراسة معمقة لقضايا التضييل السابقة للتعرف على الطرائق والأساليب المستخدمة في ذلك . ومن ثم وضع المعايير والإجراءات التي يجب على المراجع إتباعها في معالجة هذه القضايا، والتي تساعد على تحديد مسؤولياته .

### أفاق الدراسة:

بعد محاولة الإلمام بجوانب موضوع دور المراجع الخارجي نأمل أننا قد ساهمنا في إثراء ولو جزء بسيط في مجال المراجعة ببحثنا وهذا ورغم ذلك يبقى الموضوع محل الدراسة وعليه تبقي بعض المحاور التي تستحق المزيد من البحث والدراسة نذكر منها:

- ما مدى توافق المراجعة في الجزائر مع معايير المراجعة الدولية ؟
- إلى أي مدى يمكن للمراجع الخارجي الحد من الغش والأخطاء المحاسبية؟

# قائمة المراجع

## قائمة المصادر والمراجع

### المراجع باللغة العربية :

- 1- القاضي حسين، دحدوح حسين "أساسيات التدقيق في ظل المعايير الدولية والأمريكية" مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع (1999)،
- 2- عبد الله خالد أمين "علم تدقيق الحسابات" الناحية النظرية والعملية. دار وائل للنشر (2007)،
- 3- الاتحاد الدولي للمحاسبين "إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة" 2003 معيار التدقيق الدولي رقم (240).
- 4- الحدرب، زهير إبراهيم "علم تدقيق الحسابات" الطبعة الأولى ، دار البداية للنشر (2010).
- 5- المطارنة، غسان فلاح "تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية"، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر (2006): عمان.
- 6- معيار التدقيق الدولي رقم (240) كشف الغش ومنعه.
- 7- الصبان، محمد سمير والفيومي، محمد "المراجعة بين النظرية والتطبيق" الدار الجامعية بيروت (1990).
- 8- الوقاد، سامي محمد وديان، لؤي محمد "تدقيق الحسابات (1) 1"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي (2010)، عمان.
- 9- محمد سمير الصبان، عبد الوهاب ناصر علي، المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية والية التطبيق وفقا لمعايير متعارف عليها والمعايير الدولية، الدار الجامعية تانيس سابقا 2006.
- 10- غالي، جورج دانيال، "تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الالفية الثالثة"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر الطبعة الأولى (2003، 200).
- 11- الهواري، محمد نصر وآخرون "دراسات متقدمة في مراجعة المشكلات المعاصرة في المراجعة" الإطار العلمي للمشكلات العلمية" مكتبة دعم الطالب الجامعي، القاهرة الطبعة الأولى.
- 12- الشواقي، غياث دور المراجعة الحسابات في الحد من الاختلاس والتلاعب، رسالة ماجستير جامعة دمشق 1994.
- 13- يوسف جربوع، المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التحقيق من التأثير على القوائم المالية في عملية المراجعة، المجلد السادس عشر، العدد الاول، غزة، 2008.
- 14- رزاق أيوب محمد كرسوع، مدى مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي المستقل عن كشف الأخطاء والغش بالتقارير المالية و وفقا لمعايير المراجعة الدولية، مذكرة ماجستير 2008، غزة فلسطين.

### المراجع باللغة الاجنبية :

- 15- 1hylas.re.and ashton rh « Audit detection of financial statement errors » the accounting review.vol 57 no 4.1999.
- 16- American institute of certified public accountings(1998)the responsibility to detect and report errors. Fraud illegal act no 53+54.
- 17-American institute of certified public accountings(1998)consideration of internet structure in financial statement circular no 55.1998

## قائمة المصادر والمراجع

---

- 18- Gay, G. Schelluch, Pand Ried. Userb perception of the auditing responsibilities for the prevention, detection and reporting of fraud other illegal acts and errors. Australian accounting review. (may 1997). eleventh edition.
- 19- American instat of certified public accoumatants (aicpa) commission on auditors .responsibilities. report conclusion and recommendation (cohere commission) new york. aicpa. 1978.
- 20- schwartz donald A « computerized audit sampling » the CPA journal .november. 1998 [http://www.nysspa.org/cpa\\_journal/1998/1198/features/f461\\_1198.html](http://www.nysspa.org/cpa_journal/1998/1198/features/f461_1198.html).
- 21- castello, j.l. the auditors responsibilities for delection and disclosure. do the auditings provid a safe harbor cap newsletter. august 1991.
- 22- slavin ns (1997) « the elimination of scanter in deterring the auditors statury liability » the acconting review. april 1977.
- 23- mautz, r.k. and sharaf h.a. (1961). « the philosophy of auding » sarasot american accountings associations « 1961.
- 24- Rabin <sup>بعنوان</sup> (determinants of audits audit ors attitudes to word creative accounting 2004.
- 25 -lanza richard b « the my manual audit. Please its time to audit through (not around) the computer » .journal of accountancy. june. 1998
- 26- Gipple. 1.d. and metacif. r.w (1974) planning an audit supervision on the assistants. the journal of accontancy. (march 1974). pp38-47



الملاحق

الملحق رقم (1) :



وزارة التعليم ————— م العالي والبحث العلمي



جامعة ————— قاصدي مباح - ورقلة-

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم ————— م العلوم التجارية

استمارة استبيان

أخي فاضل. أختي الفاضلة

تحية طيبة وبعد:

أتوجه إليكم بالتقدير و الاحترام راجيا منكم تعاونكم لاستكمال هذه الدراسة من خلال الاستبانة المتعلقة ب( دور المدقق

الخارجي في كشف الغش ومنعه) استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة.

علما أن جميع المعلومات التي سنزود بها ستحظى بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

تقبلوا مني خالص الاحترام شاكرين لكم تعاونكم.

الطالب: لموشي أنور

الاسم و اللقب (اختياري): .....

القسم الأول :

-يرجى وضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة.

1- المؤهل العلمي :  ليسانس  ماجستير  دكتوراه  أخرى

2- الخبرة المهنية :  أقل من 05 سنوات  من 05 إلى 10 سنوات  أكثر من 10 سنة

3- الوظيفة :  محاسب الحسابات  خبير محاسبي

## الملحق رقم (1) :

المحور الأول: يتوفر لدى المراجع الخارجي الكفاءة المهنية والاستقلالية مما يعزز قدرته على كشف الغش ومنعه.

درجة الموافقة			التوضيحات	
غير موافق	محايد	موافق		
			يتوفر لدى المراجع الخارجي التاهيل العلمي اللازم لاكتشاف الغش ومنعه	01
			يتوفر لدى المراجع الخارجي الكفاءة والمهارة المهنية في تنفيذ مهمة المراجعة.	02
			يتمتع المراجع الخارجي بالاستقلالية خلال اكتشافه لعملية الغش والاحطاء.	03
			يقوم المراجع الخارجي بحضور ندوات ومؤتمرات علمية ومهنية في مجال الاختصاص .	04
			يقوم المراجع الخارجي ببذل العناية المهنية اللازمة التي تمكنه من اكتشاف الاحطاء والغش .	05

المحور الثاني: مامدى قيام المراجع الخارجي بدوره في اكتشاف الغش ومنعه.

درجة الموافقة			التوضيحات	
غير موافق	محايد	موافق		
			يعتبر إكتشاف الغش والأخطاء من المهام التي يمارسها المراجع الخارجي.	01
			ممارسة المراجع الخارجي للشك المهني قد يساعده على إكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية.	02
			ينبغي على المراجع الخارجي الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية تخلو من الأخطاء الجوهرية بسبب الغش أو الأخطاء.	03
			على المراجع تحديد وتقييم مخاطر إحتيال الإدارة على مستوى البيانات الأولية	04
			من الضروري إدخال عنصرالتأكد في إختيار طبيعة وتوقيت و نطاق إجراءات التدقيق للحصول على مستوى من الإثبات.	05

## الملحق رقم (1) :

المحور الثالث: ما مدى مساهمة المراجع الخارجي في أداء واجباته المهنية التي تمكنه من اكتشاف الغش و الأخطار للحصول على إبداء رأي سليم حول القوائم المالية.

درجة الموافقة			التوضيحات	
موافق	محايد	غير موافق		
			يتم التخطيط لمهمة المراجعة بشكل منظم وفعال قبل القيام بها.	01
			تستغرق مهمة المراجعة الوقت الكافي التي تحتاجه طبيعة مهام المراجع الخارجي	02
			وجوب وجود سياسات وإجراءات مكتوبة وواضحة تساهم في تنفيذ خطة المراجعة وفقا لمتطلباتها.	03
			يقوم المراجع الخارجي بتصميم إجراءات تدقيق إستجابة للمخاطر المتعلقة بتجاوز اfdارة لأنظمة الرقابة الداخلية.	04
			ضرورة إنسحاب المراجع من المهمة في حال واجه ظروف إستثنائية تشكك في قدرته على الإستمرار في أداء مهمته.	05

الملحق رقم (2) :

s1

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	6	18,8	20,0	20,0
	B	18	56,3	60,0	80,0
	C	1	3,1	3,3	83,3
	D	5	15,6	16,7	100,0
	Total	30	93,8	100,0	
Manquante	Système manquant	2	6,3		
Total		32	100,0		

s2

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	3	9,4	10,0	10,0
	B	16	50,0	53,3	63,3
	D	7	21,9	23,3	86,7
	4,00	4	12,5	13,3	100,0
	Total	30	93,8	100,0	
Manquante	Système manquant	2	6,3		
Total		32	100,0		

3

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	A	18	56,3	60,0	60,0
	B	12	37,5	40,0	100,0
	Total	30	93,8	100,0	
Manquante	Système manquant	2	6,3		
Total		32	100,0		

s4

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide موافق	30	100,0	100,0	100,0

s5

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide موافق	30	100,0	100,0	100,0

s6

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق	21	70,0	70,0	70,0
Valide محايد	9	30,0	30,0	100,0
Total	30	100,0	100,0	

s7

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق	12	40,0	40,0	40,0
Valide محايد	12	40,0	40,0	80,0
موافق غير	6	20,0	20,0	100,0
Total	30	100,0	100,0	

s8

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق	25	83,3	83,3	83,3
Valide محايد	2	6,7	6,7	90,0
موافق غير	3	10,0	10,0	100,0
Total	30	100,0	100,0	

الملحق رقم (3) :

s9

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق	27	90,0	90,0	90,0
Valide محايد	3	10,0	10,0	100,0
Total	30	100,0	100,0	

s10

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق	9	30,0	30,0	30,0
Valide محايد	21	70,0	70,0	100,0
Total	30	100,0	100,0	

s11

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق	24	80,0	80,0	80,0
Valide محايد	3	10,0	10,0	90,0
موافق غير	3	10,0	10,0	100,0
Total	30	100,0	100,0	

s12

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق	15	50,0	50,0	50,0
Valide محايد	15	50,0	50,0	100,0
Total	30	100,0	100,0	

s13

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق	21	70,0	70,0	70,0
محاييد	3	10,0	10,0	80,0
موافق غير	6	20,0	20,0	100,0
Total	30	100,0	100,0	

s14

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق	24	80,0	80,0	80,0
محاييد	3	10,0	10,0	90,0
موافق غير	3	10,0	10,0	100,0
Total	30	100,0	100,0	

s15

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق	15	50,0	50,0	50,0
محاييد	12	40,0	40,0	90,0
موافق غير	3	10,0	10,0	100,0
Total	30	100,0	100,0	

s16



الملحق رقم (3) :

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق	21	70,0	70,0	70,0
Valide محايد	9	30,0	30,0	100,0
Total	30	100,0	100,0	

s17

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق	24	80,0	80,0	80,0
Valide محايد	3	10,0	10,0	90,0
موافق غير	3	10,0	10,0	100,0
Total	30	100,0	100,0	

s18

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق	18	60,0	60,0	60,0
Valide محايد	3	10,0	10,0	70,0
موافق غير	9	30,0	30,0	100,0
Total	30	100,0	100,0	

**Statistiques descriptives**

	N	Moyenn e	Ecart type
s4	30	1,0000	,00000
s5	30	1,0000	,00000
s6	30	1,3000	,46609
s7	30	1,8000	,76112
s8	30	1,2667	,63968
s9	30	1,1000	,30513
s10	30	1,7000	,46609
s11	30	1,3000	,65126
s12	30	1,5000	,50855
s13	30	1,5000	,82001
s14	30	1,3000	,65126
s15	30	1,6000	,67466
s16	30	1,3000	,46609
s17	30	1,3000	,65126
s18	30	1,7000	,91539
N valide (listwise)	30		

الصفحة	الفهرس
I	الإهداء .....
II	الشكر .....
III	الملخص .....
IV	قائمة المحتويات .....
V	قائمة الجداول .....
V	قائمة الأشكال البيانية .....
VI	قائمة الملاحق .....
أ	المقدمة .....
<b>الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية.</b>	
1	تمهيد .....
2	المبحث الأول: الجانب النظري لدراسة .....
2	المطلب الأول : الأخطاء والغش .....
2	أولاً : مفهوم الخطأ وأنواعه .....
3	ثانياً : مفهوم الغش وأنواعه .....
4	ثالثاً : مواطن الأخطاء والغش ومجالات ارتكابها .....
4	المطلب الثاني :مسؤولية المراجع الخارجي ( المسؤولية القانونية تجاه عملائه ) .....
5	أولاً : المسؤولية القانونية تجاه الطرف الثالث .....
5	ثانياً : المسؤولية المهنية للمراجع .....
6	ثالثاً : المسؤولية الجنائية للمراجع .....
6	<b>المطلب الثالث : مسؤولية المراجع الخارجي</b>
7	أولاً : إجراءات المراجع الخارجي عند وجود تحريف مادي في القوائم المالية .....
9	ثانياً: مدى مسؤولية المراجع عن عدم اكتشاف الخطأ بعد صدور تقريره .....
10	المبحث الثاني: الدراسات السابقة وخصوصية الدراسة .....
10	المطلب الأول : الدراسات التسابقة باللغة العربية .....
10	أولاً : دراسة(الوشلي،2010) بعنوان "مدى استجابة خطط المراجعة لمخاطر غش الادارة المرتفعة في ضوء .....

		..... المتطلبات الحديثة لمعايير المراجعة".
10		ثانيا : دراسة جربوع عام (2002) بعنوان " مدي مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي المستقل عن اكتشاف الاحطاء والغش بالتقارير المالية وفقا لمعايير المراجعة الدولية " .....
11		ثالثا : دراسة ايوب محمد كرسوع (2008) بعنوان "مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التحقيق من التأثير علي القوائم المالية في عملية المراجعة" .....
11		المطلب الثاني : الدراسات السابقة الاجنبية .....
11		أولا : دراسة (Rabin 2004) بعنوان "Determinants of audit ors attitudes to word creative accounting. ....
11		ثانيا : دراسة Lanza لعام 1998 .....
12		ثالثا : دراسة Schwartz لعام 1998 .....
13		..... خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني : الدراسة الميدانية.</b>		
14		..... تمهيد
15		..... المبحث الأول : اجراءات الدراسة والوسائل المستخدمة .....
15		..... المطلب الأول : أداة الدراسة .....
15		..... أولا : مراحل إعداد الاستبيان .....
16		..... ثانيا : معالجة الاستمارة .....
16		..... ثالثا : هيكل الاستبيان .....
17		..... المطلب الثاني : التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة .....
17		..... أولا : توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي .....
18		..... ثانيا : توزيع أفراد العينة حسب الخبرة .....
18		..... ثالثا : توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة .....
19		..... المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها تحليلها. ....
19		..... المطلب الأول : نتائج الدراسة الميدانية .....
19		..... أولا : مامدى تتوفر لدى المراجع الخارجي الكفاءة المهنية والاستقلالية مما يعزز قدرته على كشف الغش ومنع.
20		..... ثانيا : مامدى قيام المراجع الخارجي بدوره في اكتشاف الغش ومنعه .....

21	ثالثا: مامدى مساهمة المراجع الخارجى فى أداء واجباته المهنية التى تمكنه من اكتشاف الغش والأخطار للحصول على إبداء رأي سليم حول القوائم المالية .....
22	المطلب الثانى : مناقشة النتائج .....
24	خلاصة الفصل .....
26	الخاتمة .....
28	قائمة المصادر والمراجع .....
30	الملاحق .....
39	الفهرس .....